Government of the Netherlands

مهارات
Maharat

مستجدات على الساحة المالية والنفطيّة: دين جديد على الدولة وهدر للمال العام

شباط 2023

مستجّدات على الساحة الماليّة والنفطيّة:
دين جديد على الدولة وهدر جديد للمال العام

كما بداية السنة، لا تغييرات تذكر في النمط القائم في الحياة السياسية اللبنانية وفي تعاطي القوى الحاكمة مع الانهيار المالي والاجتماعي والسياسي الحاصل. فالسائد هو سجالات سياسية وتقاذف للمسؤوليات وتأجيل للاستحقاقات الدستورية الواجبة، في وقت ينتظر المجتمع الدولي البدء بتنفيذ الإصلاحات لمنح لبنان القروض اللازمة الواردة ضمن خطة إنقاذية إصلاحية.

ومن أكثر الملفات بروزا على الساحة السياسية في شهر شباط 2023، كان ملف الفيول المستورد من شركة فيتول وما تداولته المعلومات عن كونها شركة وهمية وإن الطنّ المستورد عبرها هو أعلى من سعر طن الفيول عالميا، وكذلك المعلومات المتداولة حول كلفة غرامات تأخير تفريغ الحمولة، حيث تبين لاحقا أن الشحنات مقسمة الى اربعة اقسام مما يوجب دفع غرامات تفريغ الحمولة على كل قسم على حدى مما رفع الكلفة إلى ٧٢ ألف دولار لكل يوم تأخير.

وعلى نفس الخط، كثر تداول التعرفة الجديدة لفاتورة كهرباء لبنان واعتمادها على سعر منصة صيرفة أي 43600 ل.ل. +20%. طرح اعتماد هذا السعر من قبل شركة كهرباء لبنان والدولة اللبنانية إشكاليتان يجب الإجابة عليهما بشكل شفاف أمام الرأي العام، الأولى، هي كيف ستستطيع شركة كهرباء لبنان الجباية على سعر صرف صيرفة 43600 ل.ل. في ظل ارتفاع وتبدل السعر المعتمد في صيرفة، والإشكالية الثانية، هي في حال ستعتمد شركة كهرباء لبنان سعر منصة صيرفة اليومي للجباية مضاف إليه 20%، فعندها كيف سيتحمّل المواطن اللبناني أن يدفع فاتورة الكهرباء على سعر صرف أعلى من سعر صرف السوق السوداء؟

بالانتقال الى الملف المالي والانهيار المستمرّ لسعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي، أضاف مصرف لبنان الى ميزانيته العمومية وبشكل يكاد يكون خفيا عن الأعين 16.5 مليار دولار دين على الدولة اللبنانية "بشحطة قلم"، دون إعطاء الأمر الكثير من الأهمية من قبل وسائل الإعلام اللبنانية بالرغم من كون هذا الدين وهميا ومخالفا للقانون كما سيبيّن هذا التقرير، وبالرغم من خطورة ذلك على المجتمع اللبناني.

واستكمالا لتقاذف المسؤوليات، عاد مسلسل إضرابات المصارف إلى الواجهة، اذ أعلنت جمعية المصارف في 7 شباط 2023 الإضراب العام، بعد سلسلة أحداث حصلت كان أبرزها وآخرها الحكم الذي صدر عن محكمة التمييز-الغرفة الثانية بحق فرنسبنك لصالح مودعَين، وألزمه بسداد شيكات مسحوبة عليه بالدولار نقدا.

الفيول المستورد إلى لبنان: استكمال لمشهد هدر المال العام

على خطّ أزمة الكهرباء التي يعاني منها البلد، وتطبيقا لخطة الطوارئ الوطنية لقطاع الكهرباء، تم الإعلان عن 3 مناقصات عمومية لشراء كميات من مادة الفيول أويل Grade A وGrade B ومن الغاز أويل.

الشركة الفائزة بالمناقصة

في 25 تشرين الثاني 2022، فازت شركة vitol bahrain بتلزيم مؤقّت لشراء 66000 طنّ من الغاز أويل و 46000 طنّ من الفيول أويل Grade A و 28000 طنّ من الفيول أويل Grade B، وقد استلمت مؤسسة كهرباء لبنان الفيول من البواخر في الفترة ما بين 20 و24 شباط 2023.

وفي 18 كانون الثاني 2023 تمّت الموافقة بقرار وزاري على إعطاء سلفة من مصرف لبنان إلى مؤسسة كهرباء لبنان قسّمت على الشكل التالي:

- 62,019,342 مليون دولار لتغطية ثمن شراء 66000 طنّ من الغاز أويل
- 25,500,000 مليون دولار لتغطية ثمن شراء 46000 طنّ من الفيول أويل Grade A
- 16,500,000 مليون دولار لتغطية ثمن شراء 28000 طنّ من الفيول أويل Grade B
- 54,000,000 مليون دولار كلفة عقود التشغيل والصيانة وقطاعي النقل والتوزيع
- 142,000,000 مليون دولار كلفة ما تبقّى من حاجات مؤسسة كهرباء لبنان من المحروقات لزوم تشغيل معامل الإنتاج

وبعد تأخير استغرق قرابة الثلاثة أشهر، وسجال سياسي بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض، استلمت كهرباء لبنان شحنات الفيول بين 20 و 24 شباط 2023.

وخلال هذه الفترة، انتشرت معلومات تفيد بأن تسعيرة الفيول المستورد أعلى من غيرها بالإضافة إلى الشكوك في الشركة الرابحة لناحية كونها شركة وهمية.

لذلك قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بالتحقق من صحة المعلومات المتداولة، ليتبيّن أولا أن شركة vitol هي شركة عالمية لتجارة الطاقة، وتشارك في الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتجارة والتسويق والتوزيع. تأسست عام 1966 في مدينة روتردام-هولندا، و تقع مكاتبها الرئيسية في مدينة روتردام-هولندا وفي جنيف-سويسرا.

أما شركة فيتول بحرين، فهي شركة تقع في مدينة المنامة في البحرين وتتبع للشركة الأمّ في سويسرا، فتكون بذلك الشائعات المتداولة حول كون شركة فيتول - بحرين "وهميّة" غير صحيحة.

غرامات التأخير: هدر للمال العام

بالنسبة إلى التسعيرة التي استورد بها لبنان شحنات الفيول والغاز أويل، نقطتان أساسيتان تلخصّان مشهد هدر المال العام واللامسؤولية التي تتعاطى بها القوى السياسية في الملفات الحياتية كقطاع الكهرباء في لبنان.

أولا، قسّمت شحنات الفيول إلى 4 شحنات:

- شحنة فيول أويل Grade A
- شحنة فيول أويل Grade B
- شحنة غاز أويل (33000 طن متري)
- شحنة غاز أويل (33000 طن متري)

و تنصّ النقطة 12 في عقود التلزيم على غرامات تأخير في مرافئ التفريغ تبلغ بحدّها الأقصى 18000 دولار يوميا لكل **شحنة**، أي بعملية حسابية بسيطة يتحمّل لبنان 72000 دولار يوميا كحدّ أقصى.

وقد تأخّرت الدولة اللبنانية عن استلام شحنات الفيول قرابة الـ3 أشهر، الأمر الذّي يعني أن الدولة اللبنانية ستتحمّل غرامات تأخير تفوق الـ6 مليون دولار.

دفع مقسّط رغم وجود "سلفة"

ثانيا، وبما يختص في طريقة الدفع، تنصّ عقود التلزيم أنّ الدفع يتمّ على مدّة 180 يوما أو 6 أشهر، ممّا يضيف على سعر الفيول فوائد تتراوح بين الـ 3 والـ 3.2%.

ومن خلال سؤالنا عن سبب تقسيط دفعات الفيول في الوقت الذي توجد فيه سلفة مصروفة من قبل مصرف لبنان ويمكن للدولة دفع ثمن الفيول "كاش"، أجابتنا مديرة عام النفط في وزارة الطاقة أورور فغالي أنه "في البداية كان المطلوب من مصرف لبنان كفالة ماليّة تضمن أن تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بالجباية لتدفع ثمن الفيول بعد 6 أشهر".

وأضافت فغالي: "لم نكن نعلم أن هناك سلفة، ولو كنا نعلم بأن هناك سلفة ستصرف لكهرباء لبنان، كنا دفعنا ثمن الفيول "كاش" من دون أن نحمّل البلد تكاليف أكبر نتيجة لفوائد الدفع بعد 6 أشهر".

أي أنّ تأجيل الدفع لـ6 أشهر زاد من سعر الفيول المستورد إلى مؤسسة كهرباء لبنان.

من ناحية أخرى طرحت وسائل إعلام لبنانية أسئلة وشكوك حول الأموال الطائلة التي صرفت لعقود التشغيل والصيانة وقطاعي النقل والتوجيه بانتظار الاعلان عن كيفية صرفها.

إذا، تستمرّ الطبقة السياسية بتحميل البلد المزيد من نتائج سياساتها والنكد السياسي من هدر للمال العام، حتى في أحلك الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلد .

كيف قُسمت غرامات التأخير وفوائد التقسيط على الفيول المستورد
غاز أويل - شحنة 1
غاز أويل - شحنة 2
فيول أويل Grade A
فيول أويل Grade B
المبلغ المصروف
31,009,671 $
31,009,671 $
25,500,000 $
16,500,000 $
الكمية
33,000 طن متري
33,000 طن متري
46,000 طن متري
28,000 طن متري
غرامات التأخير باليوم الواحد
18,000$ كحد أقصى
18,000$ كحد أقصى
18,000$ كحد أقصى
18,000$ كحد أقصى
فوائد التقسيط
3 - 3.2 %
3 - 3.2 %
3 - 3.2 %
3 - 3.2 %

تعرفة جديدة لفواتير الكهرباء: سيناريوهات تنهك المواطن اللبناني

بعد إتمام مناقصات الفيول والغاز أويل، أصدرت مؤسسة كهرباء لبنان بيانا بأنها ستقوم ضمن المرحلة الثانية، برفع إنتاجها الحراري إلى حوالي 450 ميغاواط ما سيرفع التغذية بالتيار الكهربائي لحدود 4 ساعات يوميًا بالتوازي مع البدء في شن حملات نزع التعديات على 216 مخرجًا كمستوى أول من أصل 800 مخرج توزيع وفق الخطة الموضوعة.

وأضافت كهرباء لبنان أنّها ستباشر في طباعة الفواتير وفق التعرفة الجديدة.

وقد أثار موضوع التعرفة الجديدة حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ انتشرت العديد من الصور التي تظهر تسعيرة جديدة لرسوم الفواتير الصادرة عن مؤسسة كهرباء لبنان، والتي احتسبت على سعر منصة صيرفة وأضيف إليها 20%، مما أثار حملة غضب عند المواطنين وصلت إلى حدّ المطالبة بعدم الدفع والطلب من كهرباء لبنان فكّ ساعات الكهرباء.

لذا، قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بالتحقّق من النسبة المضافة إلى التسعيرة الجديدة، ليتبيّن فعلا أن ما يتم تداوله صحيح، إذ نشرت مؤسسة كهرباء لبنان بيانا بتاريخ 4 آذار 2023 أوضحت فيه أنّ الفواتير الحالية التي تمّ إصدارها أو التي يتم إصدارها حاليا وتتم جبايتها راهنا، تشمل استهلاك الكهرباء في شهرين معا هما شهرا 11 و12 سنة 2022 على أساس سعر الصرف على منصة صيرفة 43600 مضاف إليها نسبة 20%، لتصبح المعادلة كالتالي:

43600+20% =52320 ل.ل

وأضافت كهرباء لبنان أن احتساب الفواتير على هذا السعر لمنصة صيرفة (43600) مستمرّ بالرغم من الارتفاع الكبير الذي شهده في الأسابيع الماضية.

وقد أرسلت مؤسسة كهرباء لبنان عدّة كتب بهذا الشأن إلى الجهات المعنية كان آخرها كتاب بتاريخ 2 آذار 2023 إلى مصرف لبنان والجهات الوزارية المعنيّة طلبت فيه التزام مصرف لبنان بسعر منصة

صيرفة +20% المذكور بتاريخ طباعة الإصدار أي على سعر 43600 ل.ل. والمؤسسة تنتظر ورود الأجوبة على هذا الأمر من الجهات المعنيّة.

هنا تكمن المشكلة الفعلية، فالمشهد الحاصل في ما يخص فواتير الكهرباء يطرح عدّة إشكاليات.

الإشكالية الأولى، في حال إعتماد سعر صيرفة 43600+20%، كيف ستستطيع كهرباء لبنان الجباية على هذا السعر في وقت يرتفع فيه دولار صيرفة بشكل شبه أسبوعي؟

أما **الإشكالية الثانية،** في حال ستعتمد مؤسسة كهرباء لبنان سعر منصة صيرفة اليومي للجباية مضاف إليه 20%، كيف سيتحمّل المواطن اللبناني أن يدفع فاتورة الكهرباء على سعر صرف أعلى من سعر صرف السوق السوداء؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، تواصلت مؤسسة "مهارات" مع مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك العديد من المرّات لاستيضاح ما إذا كانت قد وردت أجوبة من الجهات المعنية، لكن لم يتمّ التجاوب من قبل حايك.

التنقيب عن الغاز: العدو يبدأ عملية الاستخراج

وسط جوّ الانتصارات الذي عاشته القوى السياسية في لبنان مع نجاح عملية ترسيم الحدود مع اسرائيل، الأمر الذي بيّنته مؤسسة مهارات في العديد من تقاريرها حول ملف النفط والغاز، بدأ الحديث عن مرحلة ما بعد الاتفاق وهي مرحلة بدء العمل لاستكشاف واستخراج الغاز، ولكن ومع كل هذه الفوضى الحاصلة لا تظهر السلطة السياسية أي جديّة في التعامل مع هذا الملف، رغم تأكيد المعنيين حماس شركة توتال لبدء العمل.

وخلال شهر شباط انتشرت معلومات حول بدء إسرائيل باستخراج الغاز من حقل كاريش.

وللتأكّد من صحّة المعلومات، قامت مؤسسة مهارات بالبحث في موقع الشركة المسؤولة عن حقل كاريش وهي شركة "energean"، ليتبيّن أنها أكّدت في بيان لها بتاريخ 14 شباط 2023 أنّه تم رفع أول شحنة نفط خام إسرائيلي (500 ألف برميل) بتاريخ انتاج النفط والغاز الإسرائيلي.

ومن ناحية أخرى، أعلنت شركة "tankers trackers" وهي شركة مختصّة بتعقّب شحنات النفط وتحظى بثقة كبيرة من قبل شركات التأمين البحري وتجار السلع والمؤسسات المالية، أنّها تتبّع حاليا أول صادرات إسرائيلية من النفط الخام المحلي، إذ غادر نصف مليون برميل أمس من حقل كاريش البحري، لتصبح إسرائيل الآن أحدث دولة تنضم إلى قائمة المصدرين للنفط.

إذا ورغم جوّ الانتصارات الذي عاشته القوى السياسية في لبنان والتي وصلت ببعض الأفرقاء السياسيين بالقول أن "اسرائيل هي من خسرت في اتفاقية الترسيم"، تشهد اسرائيل اليوم على أول عملية رفع لشحنة نفط خام إسرائيلي، وقد أثار هذا الأمر غضب الكثير من الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الميزانية العمومية لمصرف لبنان: دين جديد على الدولة "بشطبة قلم"

على الصعيد الاقتصادي المالي، ما زال الوضع على انحدار وما زالت الليرة اللبنانية تنهار أكثر فأكثر مقابل الدولار الأميركي، الأمر الذي يقود المجتمع إلى مصير مجهول وسط سلطة سياسية ومصرفية غير آبهة سوى بالسجالات السياسية واستثمار الأزمة لمكاسبها الشخصية.

وقد قام مصرف لبنان بخطوة لم يتمّ الإضاءة عليها كثيرا في الإعلام اللبناني على الرغم من خطورتها، ليقتصر الأمر على بعض الصحافيين الاقتصاديين وبعض من الخبراء الماليين، ففي 15 شباط 2023 أظهرت الميزانية العمومية لمصرف لبنان والتي يصدرها قسم المحاسبة، 16.5 مليار دولار ضمن موجودات المصرف المركزي كدين عام جديد على الدولة اللبنانية لصالح مصرف لبنان.

والمفارقة بهذه الحادثة أن هذا الدين ظهر فجأة ولم يكن موجودا في ميزانية المصرف الصادرة في 31 كانون الثاني 2023 أي قبل تعديل سعر الصرف الرسمي من 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد إلى 15000 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

لذلك قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بالبحث للتحقق ما اذا كان هذا الدين الجديد قانوني أو هو دين وهمي.

عادة تقوم الدولة اللبنانية بإيداع الدولارات الأميركية (هبة، اقتراض) لدى مصرف لبنان وتستبدلها بـ ليرات لبنانية بنفس القيمة بهدف دفع التزاماتها الداخلية (تلزيمات، رواتب...) فتملك بهذه الخطوة حسابا لدى المصرف المركزي بالليرة اللبنانية.

أما في حال احتاجت الدولة إلى الدولار للتعامل مع الخارج، تسحب من حسابها لدى مصرف لبنان اموالا بالليرة اللبنانية وتستبدلها بدولارات بنفس القيمة.

أما بعد العام 2007، توقّف المركزي عن بيع الدولارات للدولة اللبنانية مقابل الليرة اللبنانية، لينتقل فعليا إلى إقراض الدولة اللبنانية ما تحتاجه من دولارات.

وفي شرح هذه العملية يقول الصحافي الاقتصادي جاد غصن: " تمّت عملية الإقراض بشرطين، الأول هو تأمين الدولة مبلغا بالليرة اللبنانية يوازي المبلغ المطلوب بالدولار الأميركي، أما الشرط الثاني فهو إبقاء هذا المبلغ بالليرة اللبنانية لديه إلى حين تسديد الدولة اللبنانية للمبلغ الذي اقترضته بنفس العملة التي اقترضت بها المبلغ (الدولار الأميركي)".

وقد وصف الخبير الاقتصادي والمستشار السابق لوزير المالية هنري شاوول هذا الدين بالـ"خدعة" فهذا الدين موجود فقط في عالم "الخيال".

في المحصلة، احتسب المصرف المركزي كل الدولارات التي باعها للدولة اللبنانية مقابل الليرة اللبنانية منذ العام 2007 حتى 2020 كدين، رغم أنّ الدولة كانت قد أودعت لدى المصرف ما يوازي هذه الدولارات بالليرة اللبنانية.

ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الرسمي من 1500 إلى 15000 ليرة، اكتشف مصرف لبنان أن أموال الدولة اللبنانية المودعة بالليرة اللبنانية لديه، لا تغطّي حجم الأموال التي أقرضها للدولة اللبنانية بالدولار الأميركي وهي بالمجموع 16.5 مليار دولار، لذلك قرّر مصرف لبنان اعتبار هذا الرقم دين على الدولة وإضافته إلى موجوداته.

وقد نشرت النائبة حليمة قعقور بيانا لحزب "لنا" اعتبر فيه أنّ ما حصل "جريمة" وأنّ "مبلغ الـ16.5 مليار دولار الذي تم اختراعه بلعبة محاسبية، يعادل حجم اقتصادنا برمّته ويأخذ بحجم الدين العام نسبة للناتج المحلي من 233% إلى 320% ليصبح الأعلى في العالم على الإطلاق".

وأعلن الحزب في بيانه أنّه "توجّه عبر نائبته حليمة قعقور بسؤال إلى وزير المالية والحكومة حول إجراءات المركزي مع مهلة 15 يوما لتقديم جواب خطّي، ضمن سلسلة خطوات للضغط على هذه المنظومة وتعريتها أمام المجتمع".

أمّا من الناحية القانونية، تنصّ المادة 90 من قانون النقد والتسليف، أنّه وباستثناء تسهيلات الصندوق المنصوص عليها في المادتين 88 و 89، المبدأ أن لا يمنح المصرف المركزي قروضا للقطاع العام.

وقد جاء الاستثناء لإقراض الدولة في المادة 91 محصورا ومشروطا بالظروف الاستثنائية الخطيرة أو الضرورة القصوى .

أي أنّ ما قام به مصرف لبنان، مخالف لقانون النقد والتسليف.

وبشكل متواز، طرح المتخصص في التمويل الدولي وتمويل المشاريع مايك عازار عدّة احتمالات لما وصفه بالـ"احتيال". أولا، يمكن للبرلمان وحده أن يصرّح بالإنفاق الحكومي وتحمل الديون، وعبر السنوات لم يصرّح البرلمان بهذا الدين (16.5 مليار دولار)، لذا فمن سمح بهذا الدين في وزارة المالية ومصرف لبنان اعتبارا من عام 2007 قد يكون قد ارتكب جريمة.

ثانيا، لم تفصح الجمهورية اللبنانية عن هذا الدين العام البالغ 16.5 مليار دولار في نشرة إصدار سندات اليوروبوند، مما يعني أنها ارتكبت عملية احتيال ضد حاملي السندات.

ثالثا، إذا اعتبرت وزارة المالية هذا الدين غير موجود وعارضته، فعليها أن تقول ذلك، وكان عليها أن تقول ذلك منذ عام 2007.

وختم عازار بالقول: "بشكل أكثر عمومية، فإن الخسائر المتراكمة لمصرف لبنان هي في نهاية المطاف التزامات على الدولة ولم يصرح البرلمان بأي منها على الإطلاق ولم يتم الكشف عنها لمقرضي الدولة الآخرين. لذا فهذه كلها ديون خارجة عن الميزانية ، لم يكشف عنها، ويمكن القول إنها تراكمت بشكل غير قانوني".

إذا، ينعكس هذا الدين الوهمي على الدولة اللبنانية ويزيد من انهيار الاقتصاد اللبناني عبر تحميل الدولة والمجتمع دينا جديد وهمي، في هذا الإطار يشير الصحافي جاد غصن إلى أنّ "حجم الاقتصاد اللبناني يقدّر بحوالي 18 إلى 20 مليار دولار وبـ"شحطة قلم" قرّر مصرف لبنان زيادة حجم الدين بنسبة 100% من حجم الاقتصاد"، ليصبح الدين العام 56 مليار دولار بدلا من 40 مليار دولار.

المصارف في لبنان: بدء التلويح للإقفال

وفي نفس السياق، وفي مسلسل تراشق للمسؤوليات بين السلطة السياسية ومصرف لبنان والمصارف، أكملت المصارف التجارية اللبنانية مسلسل إضراباتها، لتعلن في 7 شباط 2023 تنفيذ إضراب عام، وقد سبق هذه الخطوة حكم صدر عن محكمة التمييز-الغرفة الثانية بحق فرنسبنك لصالح مودعين، وألزمه بسداد شيكات مسحوبة عليه بالدولار نقدا.

وقد أثارت هذه الخطوة استنفار المصارف اضافة الى سلسلة أحداث وقعت في الأشهر الماضية، منها ملاحقة القضاء الأجنبي لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة والأحكام التي

أصدرتها المحاكم الأجنبية بحق مصارف لبنانية، وإلزامها سداد ودائع نقداً لأصحابها، والعقوبات الأميركية الأخيرة التي فرضتها وزارة الخزانة على محيطين بسلامة والمصارف.

في هذا الإطار تقول المحامية في "رابطة المودعين" دينا أبو زور، لـ"العربي الجديد"، إننا "اعتدنا على عملية الابتزاز التي تقوم بها المصارف، لكن هذه المرّة على مستوى أكبر يطاول المودعين والقضاء والدولة"، مشيرة إلى أن "المصارف كانت طوال الفترة الماضية محمية من مجموعة من السياسيين والقضاة، بيد أن قضية فرنسبنك كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير".

بعد هذه الخطوة، تسارعت الاتصالات بين المسؤولين السياسيين وجمعية مصارف لبنان من أجل تدارك الاقفال الكلي للمصارف احتجاجا على الاستدعاءات القضائية.

ومع تفاقم الأمر، اعتبر المودعون والجمعيات المناصرة لحقوقهم ان اضراب المصارف هو انقلاب على القضاء وخروج عن القانون الذي نصرهم، ليدعوا إلى تحركات شعبية اعتراضية ضد المصارف، مع إحراق وتحطيم واجهات فروع للمصارف في العاصمة بيروت، إضافة إلى مهاجمة منزل رئيس جمعية المصارف وإحراق مدخله، فضلا عن احتجاجات وقطع طرق وإشعال إطارات في مناطق لبنانية عدة.

وقد ردّت جمعية المصارف على هذه التحرّكات بأن من خلفها ليسوا سوى "مرتزقة"، وقد اعتبرت ان ما يحصل ممنهج لتدمير القطاع المصرفي.

وقد استمرت طوال البيان بتبرئة نفسها من كونها مسؤولة عن الانهيار المالي الحاصل، أي وفي تلخيص للمشهدية المالية للبلد يتبرأ جميع المسؤولين السياسيين والماليين من مسؤوليتهم تجاه الانهيار الحاصل، ليبقى المودع هو الضحية الوحيدة.

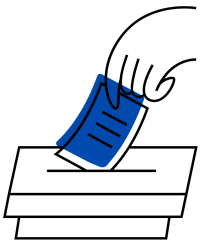

الإنتخابات البلدية: اقتراب الموعد يعزّز سيناريو التأجيل

وسط تأكيدات وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي جاهزية القوى الأمنية للقيام بالانتخابات البلدية في العديد من المحطات مع بداية سنة 2023، ساد على المشهد السياسي

في شهر كانون الثاني فتور تجاه الانتخابات البلدية، وما صعّب المهمّة أكثر هو عدم انعقاد المجلس النيابي لقول كلمته بشأن الانتخابات البلدية، لتبدأ سيناريوهات التأجيل تلوح في الأفق.

ومع بداية شهر شباط، بدأت الوقائع بتعزيز هذه الفرضية، إذ وفي اجتماع مجلس الوزراء في 6 شباط 2022، قرّرت الحكومة إرجاء البحث في بند الانتخابات البلدية وأقر مساعدات مالية للقطاع العام ولوزارة التربية.

وقد أوضح وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد المكاري أن "بند الانتخابات البلدية الذي كان مدرجا على جدول أعمال الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، لم يناقش، بعدما رأى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن الأولوية لانتخاب رئيس للجمهورية لا مجالس بلدية"، مشددا على أن "لا أحد ينوي إلغاء الانتخابات البلدية، إنما أرجيء النقاش في البند المذكور".

وردا على سؤال عن إمكان إجراء انتخابات البلدية من دون الانتخابات الرئاسية، أجاب لإذاعة "لبنان الحر": "المسألتان غير مرتبطتين ببعضهما، علما بأن كل القوى السياسية ليست متحمسة للموضوع، فمشاكل الناس تكفيهم، إضافة إلى أن باستطاعة المجالس البلدية تصريف الأعمال".

ورغم التحدي الذي وضعه أمامه وزير الداخلية بإجراء الانتخابات البلدية في موعدها، إلاّ أن الكثير من العقبات تحول امام اجرائها بحسب ما ذكرت العديد من الوسائل الإعلامية، وقد تجلّت هذه العقبات بالعقبات المالية إضافة إلى الوضع المالي الذي يمر به البلد والصناديق البلدية التي باتت شبه خالية ولا تكفي لصرف الرواتب.

في المقابل، بدأت تزداد وتيرة البيانات والتحرّكات من منظمات للمجتمع المدني ومنظمات حقوقية ترفض التمديد للمجالس البلدية، فقد نشرت المفكّرة القانونية بيانا وقّع عليه 15 منظّمة يتخوّفون فيه من تكرار سيناريو التمديد الذي حصل العام الماضي مشدّدين على أنّ دورية الانتخابات ليست مسألة ترف ولا يجوز التعاطي معها بهذا الاستخفاف، ولا يجوز أن تمنح السلطة السياسية لنفسها، عند كل استحقاق انتخابي، حق تقييم ما إذا كانت الظروف ملائمة لإجراء الانتخابات أو تأجيلها لتتصرف بناءً على ذلك، وكأن هذه الظروف تتأمن لوحدها من دون جهد من الجهات المعنية.

وبناء عليه، رفض الموقّعون التمديد للمجالس المحلية، كما تم رفض التهميش في حق البلدات والبلديات ودورها اللامركزي في تسهيل حياة السكان وعملها، محمّلين السلطة بشقّيها التشريعي والتنفيذي المسؤولية الكاملة لأي تأجيل جديد للانتخابات البلدية والاختيارية، ونؤكد، في الوقت نفسه، أن هناك إمكانية لتذليل كل الإشكاليات والعوائق وإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في أيار 2023، في حال توفرت الإرادة السياسية لذلك.

كما في الانتخابات البلدية كذلك في سائر الملفات الحياتية لا تفوّت هذه السلطة أي فرصة لخرق القوانين عند الحاجة وهدر المال العام كما حصل في ملف الفيول المستورد، إضافة إلى تعاملها

مهارات
Maharat

للمزيد من المعلومات أو لارسال شائعات،
يرجى التواصل معنا

FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM

INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG

SUPPORTED BY:

Government of the Netherlands